



## تقييم النخبة الإعلامية لتعامل الصحافة الدولية مع أزمات الإساءة للأديان ورموزها - دراسة كيفية

محمد سيد محمد سيد\*

### الملخص

سعت هذه الدراسة إلى الوقوف على تقييم النخبة الإعلامية باستعراض رؤاهم التحليلية حول موقف الصحافة الدولية في تعاملها مع أزمات الإساءة للأديان ورموزها من خلال رؤيتهم وتقييمهم لهذا النوع من المعالجة مع الأخذ في الاعتبار الجوانب المرتبطة بهذه القضايا سواء على المستوى السياسي أم الثقافي والاجتماعي في ظل جدلية مستمرة بين حرية الرأي واحترام المقدسات، وأجريت الدراسة على الأكاديميين والمهنيين في مجال الإعلام، وبلغ عددهم نحو (٣٣) فردًا مقسمين ما بين: دول عربية، وغربية، وجمهوريتين ممثلتين لروسيا الاتحادية وآسيا الوسطى، وهما تترستان، وأوزباكستان؛ حيث بدأ الباحث عقد المقابلات مع أفراد في ١٥ ديسمبر ٢٠٢٠م، ثم أجريت بقية المقابلات على فترات زمنية متباعدة، فكانت آخر مقابلة في شهر مارس ٢٠٢١م. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن ٦٠% من النخبة فضلت تفعيل الحلول القانونية في حل هذه الإشكالية، في حين أن نسبة لا تقل عن ٣٠% من عينة الدراسة رأت أن القوانين وحدها لا تكفي، وإنما هناك حاجة إلى حملات توعية دولية تقوم بالتوضيح وتصحيح المفاهيم المغلوطة من خلال البيت والمدرسة والإعلام للتفريق بين الحرية والإساءة، كما وجّهت النخبة دعوة عاجلة لضرورة الفصل التام بين قدسية المعتقدات الدينية السماوية (الإسلام- المسيحية- اليهودية) وبشرية الأفكار المذهبية الأخرى.

### مقدمة

لم تكن الانتهاكات التي تتعرض لها الأديان ورموزها حديثة عهد بعالمنا المعاصر، وإنما هي إشكالية قديمة حديثة، تحكمها في بعض الأحيان خلفيات عرقية وثقافية وتحيزات دينية، ويحيط بها في

\* مدرس، كلية الإعلام، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.



أوقات أخرى حسابات سياسية واجتماعية، فتحت الباب أمام انتشارها على فترات واسعة، فلم تنجح القوانين الدولية في حسمها بشكل كامل رغم صدور الكثير منها فيما يتعلق بتجريم الإساءة للأديان، إلا أن ادعاءات حرية الرأي والتعبير كانت دائماً هي السبيل والمخرج الوحيد للإفلات من عقوبات تلك القوانين، وتبرير تلك الأعمال المسيئة للمقدسات والأديان.

ومن المعروف أن طبيعة العلاقة بين الأديان والمجتمعات تمثل مصدراً للخلاف والتوتر الدائم، فلم تنجح المبادرات ولا القوانين في حسم هذا الصراع، بل إن ما صدر عبر السنوات الماضية والأخيرة من أفعال وتوجهات كان داعماً رئيساً في استمرار هذا النوع من التوتر خاصة بين المجتمعات العربية والإسلامية من جانب، وبينها والمجتمعات الغربية من جانب آخر، رغم الجهود التي بذلت للتقريب بين أتباع الديانات المختلفة وإعلاء قيم السلام والتعايش السلمي الذي تقره جميع الأديان.

ولعل الأزمة الفرنسية الأخيرة التي تسببت فيها الرسوم المسيئة في إحدى المجالات الفرنسية لنبي الإسلام - صلى الله عليه وسلم-، عندما فتحت الباب مجدداً في هذه القضية لم تكن هي المحطة الأخيرة ولكن سبقتها في ذلك محطات أخرى، كرسوم المجلة الدانماركية وقضية عدم ارتداء الحجاب في المدارس الفرنسية، واغتيال الفنان الهولندي ثيوفان جوخ نتيجة إخراجها فيلماً عدّه قاتله مسيئاً للإسلام، وهجوم نيوزيلندا الذي تسبب في مقتل ٤٩ شخصاً في إطلاق نار على مصليين في مسجدتين في عام ٢٠١٩م.

إن اعتبار ما سبق أعمالاً فردية متطرفة أمر وارد، لكن عندما يرافق بعض تلك الأفعال توجه سياسي أحادي لقيادة الدولة التي وقع فيها أحد هذه الأحداث ودعمها من باب أنها حرية رأي وتعبير، فإن الأمر يختلف تماماً؛ ما أشعل ردود الأفعال الغاضبة للمسلمين شعوباً وقيادات؛ الأمر الذي ترتب عليه الكثير من الأزمات التي تحوّل بعضها إلى أزمة سياسية وثقافية، عرقلت جهود السلام الأخيرة التي حاولت أن تجمع بين الشعوب وتنحي الاعتقاد جانباً في العلاقات بينها.

وفي الوقت الذي اعتبر فيه القائلون على وسائل الإعلام المسيئة والدول الحاضنة لها أن حرية الرأي والتعبير مكفولة للجميع في كل شيء، فإن من رفض هذا التوجه عدّه دعماً واضحاً وصريحاً للعنصرية والتطرف ضد دين معين، في توقيت يحتاج العالم فيه إلى إعلاء قيم الإنسانية واحترام جميع الأديان ورموزها، خاصة أن العالم قد أُرهِقَتْ أركانه العنصرية وانتشر فيه التعصب على مدار السنوات الماضية، ويحتاج إلى أن يتعايش الجميع في إطار مشتركات إنسانية تحقق الأمن والسلام ومفاهيم العيش المشترك.

في ظل هذه الأزمات المتعاقبة التي نالت من الأديان ورموزها، كانت هناك إشكالية تتعلق بتعامل وسائل الإعلام الدولي - وبشكل خاص الصحافة الدولية - مع هذا النوع من القضايا، سواء فيما يتعلق بموضوعية عرضها للقضية أم مدى تأثير سياسات وانتمايات هذه الصحف على طريقة ومنهجية تعاملها



مع هذه القضية؛ الأمر الذي كان يحتاج إلى تقييم وتحليل استراتيجي هذا النوع من الإعلام في تعامله مع هذه القضايا من الجوانب والاعتبارات الثقافية والاجتماعية والسياسية المختلفة.

وتأسيساً على ما سبق، سعت هذه الدراسة الكيفية إلى الوقوف على تقييم النخبة الإعلامية من خلال استعراض رؤاهم التحليلية حول موقف الصحافة الدولية في تعاملها مع أزمة الإساءة للأديان ورموزها عموماً من خلال تحليل ثقافي وسياسي واجتماعي لتقنين العلاقة الجدلية بين حرية الرأي واحترام المقدسات، وهل أخذت الصحافة الدولية موقفاً متحيزاً من هذه القضية أم أنها تعاملت معها بموضوعية وتجرد يسهم في الوصول إلى حلول جذرية لهذه الأزمة المستمرة.

### المشكلة البحثية

تسعى الدراسة إلى رصد وتوصيف تقييم النخبة الإعلامية من أكاديميين ومهنيين لتعامل الصحافة الدولية مع أزمات الإساءة للأديان ورموزها، ومدى تأثير الخلفية الثقافية والسياسية لكل دولة على مضامين الصحف الصادرة بها في تناولها لهذه الأزمات، التي تسببت في عرقلة جهود السلام التي قادها رموز الأديان مؤخرًا للتقريب بين الشعوب وترسيخ مفاهيم العيش المشترك بين أتباع تلك الديانات، والوقوف على مدى تفاعلهم مع هذا المحتوى، ورؤيتهم للاستراتيجية اللازمة لتعامل الصحافة مع مثل هذه القضايا؛ بما ينعكس على بناء جسور من السلام والوفاق بين الجميع.

### أهمية الدراسة

تتعلق أهمية الدراسة من مجموعة من المحاور المهمة على النحو الآتي:

#### المحور الأول:

ويتعلق بأهمية الصحافة الدولية وتأثيرها في الرأي العام العالمي وانعكاسات مضامينها على تحقيق الاستقرار والسلام بين المجتمعات؛ حيث تتعرض الدراسة لمضامين تلك الصحف المتعلقة بقضايا الأديان ورموزها من خلال متابعة النخبة الإعلامية لها وتحليل ما ورد فيها من معالجات، خاصة أن تلك المضامين تمس عقيدة أكبر قدر من القراء؛ وبالتالي فإن التعامل معها يحتاج إلى مهنية عالية وموضوعية في العرض لما قد يسببه التحيز في معالجتها من نتائج سلبية.

#### المحور الثاني:

ويتعلق بأهمية دراسة أزمات الإساءة لعدة اعتبارات، منها أزمة الإساءة الأخيرة التي أشعلتها بعض الصحف الفرنسية؛ ما فتح الباب مجدداً لقضية ازدراء الأديان والدعوات المستمرة لتشريع قانوني يجرم الإساءة إلى الأديان أو رموزها، مع أهمية أن تكون هناك استراتيجية منضبطة في التعامل الصحفي مع مثل هذه القضايا، وطرح الحلول المناسبة التي تسهم في نشر السلم بين الشعوب والمجتمعات.



## المحور الثالث:

ويرتبط بالدراسة ذاتها؛ حيث يجري الباحث دراسة كيفية تتسم بالعمق في التحليل من خلال إجراء مقابلات مقننة مع نخبة من الإعلاميين من أصحاب التوجهات والأيدولوجيات المختلفة؛ للوقوف على الوضع الحالي لتعامل الصحافة الدولية مع هذه القضايا المهمة والوصول إلى نتائج وتوصيات تضمن إيجاد حلول فاعلة لهذه الإشكالية.

### الإطار النظري للدراسة

تمثل الصحافة الدولية قوة مهمة على المستوى العالمي؛ لما تمتلكه من قدرة على التأثير في الرأي العام العالمي وتوجيهه نحو الكثير من القضايا، هذه القوة يتم استغلالها من جانب بعض الدول في فرض سيطرتها على النظام السياسي والاقتصادي الدولي، فمن يحكم العالم لا يستطيع أن يتجاهل أهمية امتلاكه لوسائل إعلام دولية تدعم استراتيجيته وتقدمه في صورة ينبغي أن يكون عليها صاحب القوة العظمى.

ورغم ما يُوجّه للصحافة الدولية من انتقادات نتيجة تحيزها في كثير من الأحيان وافتقارها لمعايير الموضوعية عندما يرتبط الأمر بسياسة الدول التي تصدر منها، فإن هذا الأمر - وإن كان يمكن إسقاطه على الصراعات السياسية والاقتصادية والثقافية - عندما تتحول استراتيجية هذه الصحف لدعم الصراعات الدينية أو إشعال فتيل الفتن المذهبية والطائفية، فإن الأمر يصبح أكثر خطورة؛ فصراع العقيدة هو من أشد أنواع الصراع البشري الذي لا ينتج عنه أي نوع من الاستقرار أو السلام العالمي إذا لم يجد العقول الحكيمة التي تجيد التعامل معه؛ ومن هنا فإنه يمكن بلورة هذه الظاهرة من خلال عدة محاور منها:

### أولاً: حرية التعبير في الإعلام وتجريم ازدراء الأديان:

حاول الكثير من القوانين وضع ضوابط لحرية الرأي والتعبير في وسائل الإعلام خاصة فيما يتعلق بقضية ازدراء الأديان، إلا أنها لم تفلح في كبح جماح من يتصفون بالعنصرية الدينية ويسعون دائماً لإلصاق محاولات إساءتهم للأديان بحرية الرأي والتعبير، كما أن عدم الحسم في هذا الجدل المستمر تسبب في الكثير من الأزمات الناتجة عن الأفعال العنصرية المتكررة ضد بعض الأديان ومنتسبيها ورموزها.

إن عدم وجود حل جذري لهذه الأعمال العنصرية التي يروج لها بواسطة وسائل الإعلام، تسبب في أن جرائم الكراهية التي تتطوي على كراهية دينية تتزايد بمعدل غير مسبوق في المملكة المتحدة (المملكة المتحدة)، لكن الملاحقة القضائية الناجحة للتحريض على الكراهية الدينية تكاد تكون مستحيلة، وهي تشير إلى أن الإنترنت والحسابات الشخصية على وسائل التواصل الاجتماعي المعادية للمسلمين سبب لذلك. ومن هنا كان هناك مطالب بأنه يجب تقييد حرية التعبير واقتراح أن هذا أمر قانوني وفقاً للمادة (١٠،٢) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان؛ من أجل السلامة العامة والأمن القومي ومنع الفوضى أو الجريمة وحماية سمعة الآخرين أو حقوقهم؛ حيث يوضح هذا القانون بأن الحجج المركزية



المتضمنة بما يسمى بقانون (S.29J) وهي أن السخرية والمناقشة والنقد للدين ستكون جريمة بدونها لا أساس لها من الصحة، وأن التبرير القائل بأن الدين والعرق كيانان منفصلان خطأ، يؤكد أنه ينبغي إعادة النظر في هذا القانون؛ لأن تقييد حرية خطاب الكراهية أمر قانوني ومبرر ومطلوب (Ali 2020).

وهنا توصلت نتائج إحدى الدراسات إلى أنه ينبغي أن يراعى عند استخدام الحق في حرية الرأي والتعبير أن لا يؤدي ذلك للإضرار بالآخرين بأية صورة من الأذى المادي أو المعنوي، كما يجب عدم الإسراف في استخدام هذا الحق بما يتجاوز الحدود القانونية أو يتنافى مع الثوابت العقدية والقيم الأخلاقية للمجتمع، وأن يُراعى عدم استخدام حق التعبير عن الرأي في ما يخل بحماية الأمن القومي والنظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو ما يضر باحترام حقوق الآخرين وسمعتهم أو الدعوة إلى التمييز العنصري أو الكراهية والتحريض على العنف وإثارة الفتنة (Hassan 2017).

### ثانياً: محتوى التسامح في الإعلام ودوره في مواجهة العنصرية الدينية:

حاول الكثير من المؤسسات وبعض الدول تبني مبادرات متنوعة لتحقيق التقريب بين أتباع الأديان وإزالة الفجوات فيما بينها، من خلال عقد الكثير من الفعاليات المهمة التي تدعم التقارب والاتفاق في المشتركات الإنسانية وإعلاء هذه المشتركات بوصفها عاملاً مساعداً لمواجهة أي توجه عنصري أو ازدراء للأديان أو إساءة لرموزها، إلا أن هذه المحاولات وتلك الجهود المستمرة لا تلبث أن تؤتي ثمارها حتى تُفاجأ بين الحين والآخر بدعوة فردية من إحدى وسائل الإعلام التي تدعم العنصرية الدينية، لتتسبب في تبخير كل هذه الجهود وإعادة الاحتقان بين أتباع الأديان مرة أخرى.

ولعل من يبحث عن الاتهامات المتبادلة والهجوم اللفظي والمادي المتبادل بين أتباع دين معين تجاه آخر، يجد أنها تقوى شوكتها عقب تصريح صحفي أو رسوم مسيئة أو مقال تجرد من معاني الموضوعية، ليصل الأمر في النهاية إلى أن المتهم الأول في هذه القضية هو الإعلام غير الموضوعي والصحف التي تفتقد معايير ومواثيق الشرف الصحفي، التي تعمّدت أن تتجاهل ما أقرته الأديان من قيم للسلام والتعايش بين الناس فلم تصدرها لجمهورها.

### ثالثاً: جهود المؤسسات الدينية في الترسخ لثقافة العيش المشترك والسلام بين الشعوب:

إن المؤسسات الدينية على مرّ تاريخها وعلى رأسها الأزهر الشريف - أحد أهم المؤسسات الدينية السنية في العالم-، تسعى لنشر ثقافة العيش المشترك بين أتباع جميع الأديان من خلال تركيزها على المشتركات الإنسانية والقواسم المشتركة بين جميع الأديان السماوية، حتى لا تترك الفرصة أمام أي تيار متشدد لإشعال الفتنة بين أتباع الديانات.

كما أن هذه المؤسسات عقدت على مدار سنوات فائتة الكثير من المؤتمرات التي دعت للتخلي عن مفهوم الأقلية الدينية في الوقت الذي أكدت فيه مفهوم المواطنة العالمية، فالناس جميعاً خلقوا من



أجل إعمار الأرض لا لتخريبها بالصراع والنزاع، ولا يوجد نص شرعي صحيح يدع أتباعه لقتال مخالفه في العقيدة، بل إن هناك الكثير من النصوص يدعو للتعايش السلمي بين الناس جميعاً بغض النظر عن عرقهم أو لونهم أو دينهم أو لغتهم.

والمتمأمل للمشهد العالمي مؤخرًا رغم زيادة الأحداث العنصرية والطائفية، يجد أن المؤسسات الدينية كثفت جهودها للقضاء على ظاهرة العنصرية تمامًا، ولعل التعاون الوثيق في هذا الشأن الذي جسده "وثيقة الأخوة الإنسانية" (Document 2019) بين مؤسسة الأزهر الشريف بقيادة الإمام الأكبر أ.د/أحمد الطيب - شيخ الأزهر، والبابا فرانسيس بابا الفاتيكان، والدعوة المشتركة بينهما على مدار السنوات الماضية لإعلاء قيم الإنسانية والتسامح بين الجميع لخير مثال لتلك الجهود.

### مراجعة التراث العلمي

فتحت الأزمة الفرنسية الأخيرة التي أشعل فتيلها الإعلام الفرنسي من خلال رسوم مسيئة لنبي الإسلام محمد صلى الله عليه وسلم، الباب مجددًا في قضية الإساءة للأديان ورموزها، وتناقلت وسائل الإعلام تصريحات مختلفة في هذه القضية ما بين رفض دولي لتصريحات الرئيس الفرنسي في هذا الشأن، وفئة تعاملت مع القضية من منطلق حرية الرأي، لكن في عموم الأمر كان هناك اتهامات واضحة للإعلام في دعم اتجاه الإساءة للأديان وعدم التعامل بموضوعية، والخلط بين حرية التعبير واحترام المقدسات في عمومها.

إن التوجه السابق دعمته نتائج دراسة (يعقوب ٢٠١٣)، التي اتهمت الإعلام الغربي بأنه أسهم في خلق الصراع بين الإسلام واليهودية، وأنها تسببت في انتقال هذا الصراع من الإطار الفكري إلى وسائل الإعلام الغربية، التي أسهمت في تشويه صورة الإسلام "إسلاموفوبيا" من خلال قضية الحرب على الإرهاب، كما توصلت إلى أنه برز انحياز الإعلام الغربي لقضية معاداة السامية، في حين أنها تعاملت مع قضايا الإساءة للإسلام على أنها من باب حرية التعبير، بينما عدت نقد اليهودية يندرج تحت قانون معاداة السامية، ومن هنا برزت الازدواجية الإعلامية.

والرؤية السابقة أيدتها دراسة (منصور ٢٠١٦)، عندما أكدت نتائجها أن ٦٤,٤% من العينة يشعرون بعدائية وسائل الإعلام التي تنشر مواد إعلامية مسيئة لأديانهم؛ ولذا أيد ٧١% من العينة بقوة وضع قيود على المواد الإعلامية المسيئة للأديان.

ولأن أكثر توجهات الإساءة استهدفت الدين الإسلامي، جاءت دراسة (Awan 2016) التي اختارت نحو ١٠٠ صفحة مختلفة على موقع فيسبوك وجدت من خلالها ٤٩٤ مثالاً على خطاب الكراهية ضد المجتمعات المسلمة؛ حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك عناصر مشتركة بين هذه الصفحات ساعدت على السلوك السلبي تجاه المسلمين.



ومن واقع استمرار جدلية إشكالية التفريق بين حرية الرأي واحترام الأديان واستمرار بعض الصحف في سياستها المتحيزة في هذا الأمر، فإن دراسة (Heeren 2014) أثبتت أن جمهور هذه الصحف يختلف تقييمه لمفهوم الموضوعية في تناول تلك الصحف لقضايا الأديان، عندما أشارت إلى أن رؤية المسلمين للإعلام غير المنصف المتحيز في التمييز ضد الأديان تختلف عن رؤية غير المسلمين لهذا الإعلام.

فيما كشفت دراسة (Axner 2013) حقيقة هذا التحيز عندما حلّلت نحو (639) مقالاً للرأي لثلاثة أطراف دينية، هي: المسيحية والإسلامية واليهودية؛ حيث بيّنت الدراسة وجود اختلافات واضحة بين الديانات المختلفة في عملية الكتابة، وأن الجماعات المسيحية شاركت بالكتابة في قضايا أكثر تنوعاً من ديانات أخرى تُعد من الأقليات في نفس الدولة، كما أن كتابات المسلمين اتصفت بتناولها للاتجاه السلبي للإعلام نحو المسلمين.

وحول الوقوف على تأطير الصحف العربية لمثل هذه الأزمات توصلت دراسة (درويش 2021) إلى أن الصحف الإلكترونية العربية، استخدمت إطار «الرفض» في المرتبة الأولى بنسبة (26,48%)، ثم إطار «التحذير» بنسبة (16,51%)، وإطار «إسناد المسؤولية» بنسبة (14,02%)، ثم إطار «الاستغلال السياسي» بنسبة (9,97%)، وإطار «النقد» بنسبة (9,66%).

وفي التوقيت الذي سعى فيه بعض الدراسات للوقوف على المضامين المسيئة للأديان في الإعلام عموماً، كانت هناك دراسات أخرى تسعى للكشف عن سلوك الطلاب الجامعيين الباحثين عن معلومات حول التسامح الديني من خلال وسائل التواصل الاجتماعي لمواجهة ظاهرة كراهية الأديان؛ حيث توصلت دراسة (Amrullah 2020) التي أجرت مناقشة جماعية مركزة لستة مجموعات من الطلاب في جاكرتا بإندونيسيا من مختلف الأديان، هي الإسلام والكاثوليكية والبروتستانتية. والهندوسية والبوذية والكونفوشيوسية، من الجامعات المشاركة في هذه الدراسة ومنها: Universitas Mercu Buana ، Jakarta ، Universitas Negeri Jakarta dan Sekolah Tinggi Akuntansi Negara ، إلى أن جميع المدونين - ممن شملتهم عينة الدراسة - يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي؛ من أجل العثور على معلومات في هذا الشأن ولديهم بالفعل مرجعهم الخاص في البحث عن المعلومات المتعلقة بدينهم، وعلاوة على ذلك فإن لكل فرد سلوكاً مختلفاً عندما يبحث عن هذه المعلومات.

ومن البحث عن محتوى التسامح على وسائل التواصل الاجتماعي إلى خطاب الكراهية المستخدم عبر هذه المنصات، جاءت دراسة (Wiana 2019) التي قامت بتحليل استخدام خطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي في الانتخابات الرئاسية؛ حيث استهدفت الوقوف على الكلمات والعبارات الكلامية لخطاب الكراهية الواردة على حسابات التواصل الاجتماعي على "انستجرام"، "فيسبوك" لاكتشاف استخدام خطاب الكراهية الذي ينطق به مستخدمو الإنترنت في الانتخابات الرئاسية، حيث تم



الوصول إلى ٢٠٠ جملة على شكل كلام يحض على الكراهية على "انستجرام"، وإهانة ٣٤ جملة بنسبة ١٧,٥٪. تحقير ٤٣ جملة أي ٢١,٥٪، كما توصلت إلى أن الشكل الأكثر انتشارًا لخطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي في "انستجرام" هو الاستقزاز. وعلى فيس بوك نحو ٢٨,٧٪ جملة استقزازية. وأن الشكل الأكثر شيوعًا لخطاب الكراهية الموجود على حسابات "فيسبوك" هو التحريض.

ولأن البعض يعد إساءة الإعلام للأديان هي في الحقيقة صراعا بين الأديان ومنتسبيها، حاولت دراسة (Ariyanto 2007) قياس ردود أفعال الجمهور على نماذج للمحتوى المسيء للأديان للتعرف على مدى تأييده من واقع الانتماء الديني أو رفضه، فأجريت الدراسة على ٢١٢ مبحوثًا جميعهم قرأوا مقالة واحدة تصف الصراع بين الأديان، حيث نسبت المقال في المرة الأولى إلى صحيفة إسلامية الاتجاه، وفي المرة الثانية إلى صحيفة مسيحية الاتجاه، وفي المرة الثالثة إلى صحيفة غير محددة التوجه، فأسفرت نتائج الدراسة عن: أن المبحوثين صنفوا المقال بأنه متحيز لصالح المسلمين عند نسبته إلى صحيفة إسلامية، ومتحيز إلى المسيحيين عند نسبته إلى صحيفة مسيحية، وكانت النتيجة الثالثة وسطية عندما لم تحدد هوية الصحيفة وتوجهها. كما توصلت النتائج أيضًا إلى عدائية الإعلام فقط عندما يعرف مصدر محتوى المقال، وهنا أكدت النتائج أن ديان الصحيفة أو توجهها الديني له تأثير على مبدأ التحزب والانحياز بدليل تأثير هذا التوجه على الاعتقاد المسبق للمبحوثين.

فيما انطلقت دراسة (F. Y. Hassan 2020) من رؤية وتحليل الممارسين الإعلاميين حول تغطية الأخبار في وسائل الإعلام عن الإسلام والمسلمين؛ وذلك لإيجاد حلول مناسبة لتشجيع المزيد من التقارير الإيجابية حول الإسلام وقضايا المسلمين، حيث أجرت الدراسة مقابلات مع ثمانية من العاملين في مجال الإعلام الماليزيين؛ لمشاركة خبراتهم وأفكارهم في إيجاد إجابة لصياغة دليل جديد وعادل ومتوازن ليتم ممارسته، حيث نجحت نتائج هذه الدراسة أيضًا في صياغة دليل في كتابة التقارير أو الأخبار المتعلقة بالإسلام والمجتمع المسلم لإنتاج صورة إيجابية عن الإسلام والمسلمين في وسائل الإعلام.

وفي إطار الدعوات المتكررة لتفعيل دور الإعلام بدعم الحوار بين الأديان أوصت دراسة (الشهيل ٢٠٢٠) بضرورة قيام مراكز الحوار بتوعية الجمهور بنبذ الكراهية والعنصرية من خلال شبكات التواصل الاجتماعي. وتعزيز الحوار والتفاهم من خلال تمكين المختصين بحوار الأديان بقدر أكبر من المهارات في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، لتقوية البنية الاجتماعية ونشر السلام.

وانطلاقًا من استمرار العلاقة الجدلية بين حرية التعبير والإساءة للأديان والمجتمعات، جاءت دراسة (Hietalahti 2016) التي ناقشت مظاهر حرية التعبير بعد حادثة "تشارلي إبدو" عندما ساد إعلاء مفهوم حرية الرأي بعيدًا عما يترتب عليه من نتائج خاصة إذا تعلق بحريات ومقدسات الآخرين، حيث تعرضت الدراسة لمبدأ حرية التعبير بناء على نظريات التفكير النقدي لـ "إيريك فروم، وتشارليز





تايلور"، داعمة في ذلك حرية التعبير بوصفها حقًا اجتماعيًا من دون الإضرار بالآخرين، كما أشار الباحث في ذلك إلى أن حرية التعبير من دون وعي بالأسس الاجتماعية يسفر عن نتائج عكسية مضرة بالمجتمع، كما فُرق في مفهوم السخرية بين الفكاهة والازدراء، وأن هناك فروقا كبيرة بينهما، وهو ما يتفق مع ما أوصى به الكثير من الدراسات السابقة فيما يتعلق بضرورة الفصل الواضح في استخدام تلك المفاهيم كحرية التعبير من أجنب، ومصطلحات الإساءة للأديان من جانب آخر، وأن لا يتجاوز استخدامها حدود المعنى الصحيح لهذا المفهوم، وإن كانت هذه الدراسة قد اختلفت عن غيرها في التوصل لمجموعة من الأسس الثابتة التي ينبغي أن يلتزم بها الجميع في تعامله مع قضايا الحريات والأديان.

### التعليق على الدراسات السابقة

بعد استعراض الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع الدراسة الحالية، يتضح أن أزمات الإساءة للأديان لم تكن إشكالية حديثة ترتبط بتطورات وأحداث حالية، ولكنها قضايا قديمة لم يُحسم فيها الجدل حتى الآن، وأن الصحافة لها دور رئيس في تحولات هذا النوع من الأزمات ودعم بقائه، خاصة أن أكثر أزمات الإساءة للأديان تبدأ من النشر الصحفي ليتها بعد ذلك الكثير من الأحداث المترتبة عليها.

كما لاحظ الباحث أن الدراسات السابقة كان جلّ تركيزها هو الوقوف على أسباب هذه الأزمات من دون إجراء دراسات مستقبلية تسعى للوصول إلى رؤى واستراتيجيات واضحة وفاعلة لمواجهة هذه الإساءات، وحسم الجدل المستمر في المفاهيم المرتبطة بها التي تُعد مدخلاً رئيساً لمن يسيئون للأديان.

### نوع الدراسة ومنهجها

تنتمي الدراسة الحالية إلى الدراسات الكيفية التي تهتم ببحث الظاهرة وما يحيط بها من تطورات، ويستخدم فيها الباحث التحليل الكيفي من خلال إجراء مقابلات متعمقة "شبه مقننة" مع عينة الدراسة المتمثلة في النخبة الإعلامية التي تضم أكاديميين متخصصين في مجال الإعلام ومهنيين من المجال نفسه؛ للتعرف على تقييمهم للمحتوى المقدم في الصحف الدولية المتعلق بأزمات الإساءة إلى الأديان ورموزها، بالإضافة إلى الوقوف على تحليلاتهم ورؤيتهم نحو تعامل هذه الصحف مع هذا الطرح لمثل هذه الموضوعات الشائكة.

### أداة الدراسة

يستخدم الباحث في هذه الدراسة الكيفية أداة المقابلة شبه المقننة Semi-Structured Interview أداة للدراسة؛ حيث تتميز هذه الأداة في هذا البحث بقدرتها على جمع بيانات كافية، خاصة أن هذه الأداة تتفق مع طبيعة عينة الدراسة التي تمثل النخبة في مجال الإعلام؛ وبالتالي فهي تتيح فرصة الاستفادة من خبراتهم وتقييماتهم وتحليلهم لأبعاد مشكلة الدراسة، والوصول إلى ما يحقق أهداف البحث



من خلال الإجابة عن أسئلة هذه المقابلة سواء الرئيسة أو المتفرعة منها، التي تفرزها ملايسات الحوار وتتصل بالدراسة اتصالاً مباشراً.

### محاوَر المقابلة المتعمقة شبه المقننة

لمزيد من تحديد المحاور التي يستهدف الباحث منها الحصول على إجابات يمكن من خلالها صياغة نتائج الدراسة، ناقش الباحث مع عينة الدراسة مجموعة من المحاور المهمة التي ترتبط بحدود الدراسة، يمكن بيانها على النحو الآتي:

#### المحور الأول: الاهتمام بالصحافة الدولية ومتابعتها في القضايا الشائكة:

دار النقاش في هذا المحور حول مدى اهتمام النخبة الإعلامية - عينة الدراسة - بمحتوى الصحافة الدولية، ودرجة الحرص على متابعتها خاصة في القضايا والأزمات التي تمس الرأي العام العالمي، ومن ذلك اهتمامهم بمتابعة قضايا الإساءة إلى الأديان في هذه الصحف، بالإضافة إلى التعرف على مدى تفاعل النخبة مع المحتوى المقدم عبر الصحف الدولية عن قضايا الإساءة للأديان.

#### المحور الثاني: تحليل محتوى الإساءة للأديان في الصحافة الدولية:

وهنا دار النقاش مع عينة الدراسة في هذا المحور حول المحتوى المقدم في هذه الصحف وموقف النخبة منه وتحليلاتهم لهذا المحتوى، وتقديم رؤية إعلامية واضحة حول تناول الصحافة الدولية لهذه القضايا من الجانب الموضوعي، وكذلك شمولية هذا التحليل من خلال استحضار الجوانب السياسية والاجتماعية والدينية في الكشف عن الأسباب الكامنة وراء طرق معالجة الصحف الدولية لقضايا الإساءة للأديان.

#### المحور الثالث: إصدار توصيات وحلول:

حيث حاول هذا المحور استدعاء خلاصة ما توصل إليه النخبة من خلال تحليلها لمحتوى الإساءة للأديان في الصحافة الدولية؛ للخروج بتوصيات وحلول تدعم الاتجاه المهني في التعامل مع تلك القضايا المهمة، وتقدم حلول موضوعية تسهم في الحد من مخاطر هذه الأزمة التي فشلت القوانين في مواجهتها.

#### مجتمع وعينة الدراسة

استخدم الباحث العينة العمدية لتحقيق تمثيل كافٍ لمجتمع الدراسة؛ حيث شملت عينة الدراسة أكاديميين ومهنيين في مجال الإعلام بلغ عددهم نحو (٣٣) فرداً مقسمين ما بين: دول عربية، وغربية، مثل: السعودية، والولايات المتحدة الأمريكية، وجمهوريتين ممثلتين لروسيا الاتحادية وآسيا الوسطى، وهما: تاتارستان، وأوزباكستان، وتم تحديد العينة بناء على مجموعة من المعايير الآتية:



- أن يكون الأكاديمي ينتمي إلى كليات الإعلام وأقسامها المختلفة، وقد بلغ عدد من تم اختيارهم من الأكاديميين نحو (١٩) أكاديميًا.
  - أن يتم اختيار المهني بناء على خبرته في مجال الإعلام الدولي ومتابعته لهذه القضايا المهمة، وقد تم اختيار عدد (١٣) فردًا ممن أُجري عليهم البحث من المهنيين.
  - أن تكون العينة من المتابعين للصحافة الدولية وتناولها للقضايا المختلفة.
  - أن تكون عينة الدراسة من الدول التي تصدر من خلالها صحف دولية معروفة.
- وبناء على المعايير السابقة، قام الباحث باستبعاد أفراد مجتمع الدراسة ممن لا تنطبق عليهم تلك المعايير المهمة، بما يحقق أهداف البحث ويسهم في الوصول إلى نتائج دقيقة تخدم هذه الإشكالية التي يسعى البحث إلى مناقشتها.

### تساؤلات الدراسة

حاولت الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما تقييم النخبة الإعلامية لتعامل الصحافة الدولية مع أزمات الإساءة للأديان ورموزها من الجانب الموضوعي ومدى تجردها في عرض هذه القضايا للقارئ؟
- ما رؤية النخبة الإعلامية من خلال تحليلاتها لمعالجة الصحف الدولية لقضايا الإساءة للأديان من الجوانب والاعتبارات السياسية والاجتماعية والدينية؟
- ما مدى تفاعل النخبة - عينة الدراسة - مع أساليب معالجة الصحف الدولية وتناولها لقضايا الإساءة للأديان؟
- ما الحلول المقدمة من النخبة للوصول إلى صحافة دولية أكثر مهنية وقادرة على مواجهة مثل هذه الأزمات التي فشلت في مواجهتها القوانين والمؤسسات الدولية؟

### أهداف الدراسة

تستهدف الدراسة الحالية ما يأتي:

- الكشف عن مدى وطبيعة تفاعل النخبة الإعلامية مع الطرح المقدم من الصحف الدولية حول أزمات الإساءة للأديان.
- التعرف على تقييم النخبة الإعلامية لسياسات الصحف الدولية في تعاملها مع أزمات الإساءة للأديان ورموزها؟



- الإفادة من رؤية عينة الدراسة في تحليلها للمحتوى الذي تقدمه الصحف الدولية عن أزمات الإساءة للأديان من النواحي الثقافية والاجتماعية والسياسية، في الخروج بنتائج دقيقة حول استراتيجيات تلك الصحف.

- الوصول إلى مقترحات وتوصيات من عينة الدراسة للصحف الدولية لضبط تعاملها مع تلك القضايا المهمة.

### مراحل إجراء المقابلة

قبل البدء في تنفيذ المقابلة التي أجراها الباحث مع النخبة الإعلامية المحددة الوصف في عينة الدراسة قسّم الباحث هذه المقابلة إلى مجموعة من المراحل تضمن التخطيط الجيد لنجاحها والخروج بنتائج تفيد منها الدراسة، حيث جاء تخطيط المقابلة على النحو الآتي:

#### أولاً: المرحلة التمهيديّة:

وهي مرحلة ما قبل إجراء المقابلة، وقام الباحث فيها بجمع المعلومات اللازمة عن مجتمع الدراسة الذي ستجرى معه المقابلة والمتمثل في الأكاديميين والمهنيين في مجال الإعلام ممن لهم علاقة وثيقة واهتمام مباشر بهذا النوع من القضايا، بالإضافة إلى تحديد المفاهيم التي ستتم مناقشتها مع هذه العينة، بما يضمن الوصول إلى رؤى تحليلية تخدم أهداف البحث وتصل إلى نتائج مفيدة.

كما قام الباحث في هذه المرحلة بتحديد قائمة الأسماء التي سيتم التواصل معها للتعرف على مدى قبولهم المشاركة في عقد نقاشات مشتركة حول موضوع البحث وتحديد العينة النهائية التي تتوافق مع متطلبات واحتياجات البحث، وكذلك تحديد وسيلة وتوقيت التواصل مع هذه العينة.

#### ثانياً: المرحلة التنفيذية:

وتُعد من أهم مراحل تنفيذ المقابلة؛ حيث شهدت تواصلاً لفترة طويلة بين الباحث والمبحوثين من النخبة الإعلامية للاتفاق على إجراء المقابلة وتوجيه الأسئلة وإدارة النقاش معهم حول محاور المشكلة البحثية؛ فقد شهدت فترة المقابلة تحديد أكثر من موعد مع بعض أفراد العينة وعقد بعض لقاءاتها في أماكن متنوعة، ومنها أثناء حضور بعض المؤتمرات، والبعض الآخر من خلال مناقشة عبر منصات إلكترونية مثل: Zoom - Microsoft Teams.

أجرى الباحث أول مقابلة في ١٥ ديسمبر ٢٠٢٠م، ثم أجريت بقية المقابلات على فترات زمنية متباعدة حسب الاتفاق مع أطرافها، فقد عقدت آخر مقابلة في شهر مارس ٢٠٢١م، كما لجأ الباحث إلى استخدام أسئلة باللغة الإنجليزية أحياناً حتى يمكن التواصل مع العينة التي لا تتحدث العربية، ومنهم بعض الأكاديميين من قسم الصحافة بجامعة ولاية ويسكونسن ماديسون<sup>(١)</sup>.

(١) هي جامعة بحثية أمريكية عامة مقرها مدينة ماديسون بولاية ويسكونسن، وهي من الجامعات المؤسسة لرابطة الجامعات الأمريكية.



### ثالثاً: المرحلة الختامية:

وفي هذه المرحلة قام الباحث بتنظيم البيانات التي حصل عليها أثناء إجراء المقابلة، ووضعها في تصنيف يضمن أكبر قدر من الإفادة منها، وهو ما ارتبط بالتوزيع الجغرافي لعينة المقابلة واختلاف إجاباتهم ورؤيتهم حسب اختلاف الجوانب الثقافية والاجتماعية والتحليلات السياسية والإطار العام لهذا النوع من القضايا من وجهة نظرهم.

### نتائج التحليل الكيفي للمقابلات شبه المقننة

بعد انتهاء الباحث من مناقشة عينة الدراسة وتطبيق مراحل المقابلة شبه المقننة عليهم، قام بتصنيف تلك البيانات وسردها بشكل يكشف رؤية النخبة الإعلامية - محل الدراسة - تجاه هذه القضية المهمة؛ حيث جاءت تلك الإجابات لتحقق نتائج الدراسة في مجموعة من المحاور يحتوي كل محور منها على مجموعة من المؤشرات والتحليلات حاول الباحث ربطها بالواقع الحالي وما توصلت إليه الدراسات الأخرى من نتائج متباينة، وهو ما نسرده على النحو الآتي:

### المحور الأول: اهتمام النخبة الإعلامية ومتابعتها للصحف الدولية:

توصلت نتائج التحليل الكيفي إلى اهتمام النخبة الإعلامية من أكاديميين ومهنيين ممن أجريت معهم المقابلة شبه المقننة، بمتابعة الصحف الدولية وما ينشر بها؛ حيث أعرب أكبر عدد منهم وبلغ نحو (٢٢) فرداً بنسبة حوالي ٦٦,٦% عن أنهم يحرصون على متابعتها بشكل يومي؛ بهدف التعرف على تطورات الأوضاع في العالم على اختلاف تنوعها وتغطيتها السياسية والثقافية والاجتماعية، خاصة أن هذا النوع من الصحافة - من وجهة نظرهم - حريص على إشباع احتياجات متابعيه في هذه المجالات وبمعلومات مكتملة تحقق الرغبة الكاملة في المعرفة.

كما أفاد الأفراد السابقون من المهتمين بالمتابعة اليومية للصحف الدولية أنه رغم ظهور ما يسمى بالإعلام الجديد الذي أذاب الفوارق نسبياً بين الإعلام المحلي والدولي ليحقق الأول جزءاً من وظيفة الآخر من خلال تعرضه للأحداث الدولية بشكل لحظي، فإن ما تمتلكه الصحافة الدولية من خبرات في التغطية الشاملة للأحداث العالمية جعلها تستفيد من الإعلام الجديد بشكل أكبر من غيرها؛ وبالتالي تحتفظ بثقة جمهورها في تحقيق معارفه الدولية التي قرر أن يتابعها من أجلها.

لكن آخرين من النخبة بلغ عددهم نحو ٦ أفراد منهم حوالي ٤ أفراد من المنطقة العربية، ذكروا أن اهتمامهم بمتابعة الصحافة الدولية اقتصر فقط على أوقات الأزمات العالمية على أساس أن اهتمامهم الأكبر يتعلق بقضايا المنطقة العربية فقط، وهو ما تحققه لهم بعض الصحف الإقليمية في المنطقة؛ وبالتالي لم تكن متابعتهم للصحف الدولية متابعة مستمرة، بل في توقيت الاحتياج إلى معلومات تفصيلية أكثر عن قضية عالمية معينة، على أساس أن الصحافة الدولية تبرز أهميتها في هذا التوقيت لما تمتلكه



من مصادر متنوعة في أماكن وقوع هذه الأزمات؛ وبالتالي تستطيع أن تقوم بتغطية شاملة لكل تفاصيل أحداثها، لكن بعيداً عن هذا الإطار، فإنهم لم يروا داعياً للمتابعة اليومية في الأحداث العادية لهذا النوع من الصحافة، في ظل إعلام جديد يوافقهم لحظياً بما يدور حولهم في هذه القرية العالمية الصغيرة بمفهومها العصري.

كذلك كان هناك عدد أقل من أفراد هذه النخبة - بلغ عددهم نحو ٤ أفراد - لهم وجهة نظر مختلفة في نسبة الاهتمام بمتابعة الصحافة الدولية؛ حيث قصروا متابعتهم على معرفة رأي الصحافة الدولية وتناولها للقضايا التي تختص بشئون بلدانهم فقط من دون غيرها، معتقدين أن ذلك يكفيهم لمتابعة هذا النوع من الصحافة، فهم ليس لديهم شغف كامل بمعرفة رأي الصحافة الدولية تجاه قضايا دول أخرى، لكن ما يعينهم فقط هو ما يتعلق بقضايا وأحداث دولهم في هذه الصحف.

على المستوى نفسه، ذكر بعض الأكاديميين من جامعات أمريكية وبريطانية أنهم يتعاملون مع الصحافة الدولية بوصفها نظاماً غذائياً معتاداً، لا بد أن يسيروا عليه يومياً، وأن من هذه الصحف التي لا بد أن تحتويها وجبتهم الغذائية في هذا الصدد صحف مثل: (El Tiempo - New York time) وهي (صحيفة كولومبية)-، وأحياناً El Pais من إسبانيا وصحيفة The Guardian من بريطانيا.

وهنا لاحظ الباحث نتيجة استعراض الآراء السابقة من النخبة - عينة الدراسة - وجود حالة من التباين بين النخبة الإعلامية في معايير اهتمامها بمتابعة الصحف الدولية وأنماط هذا الاستخدام، الذي يمكن إرجاعه إلى اختلاف انتماءاتهم الإقليمية والجغرافية واهتماماتهم الثقافية والمعرفية، بل قد يتجاوز الأمر إلى أن يرتبط بدرجة الثقة في هذا النوع من الصحف بوصفها مصدراً للمعلومات في قضايا يُبنى عليها الرأي العام العالمي، وما قد يترتب على ذلك من تغيير خريطة تلك القضايا ومصير سياسات الدول التي ترتبط بها.

كذلك كان للصورة الذهنية المسبقة لدى بعض هذه النخبة من خضوع الصحف الدولية لسياسات حكومات الدول الصادرة منها، دور في نظرتهم لهذه الصحف وأنها فقط أداة لفرض سياسات ورؤى دول معينة على الساحة العالمية، وليست مصدر تثقيف مجرد وموضوعي كما يظن البعض.

**المحور الثاني: اهتمام النخبة الإعلامية بمتابعة قضايا الإساءة للأديان في الصحف الدولية ومدى تفاعلهم معها:**

رصدت نتائج الدراسة من خلال إجابات "المبجوثين" اهتمام النسبة الأكبر التي بلغت نحو ٧٠% منهم بمتابعة ما ينشر حول الإساءة للأديان ورموزها والتطورات التي ارتبطت بهذا الشأن من خلال متابعة الصحف الدولية؛ للتعرف على مسار تطور هذه القضايا في إطار رؤية دولية لها اعتبارات متنوعة وانعكاسات مختلفة على كافة المستويات.



وأبدى نحو ٧ أفراد من بعض الدول العربية، منها: السعودية والأردن، حرصهم أثناء أزمات الإساءة لنبي الإسلام على وجه الخصوص على متابعة الصحف الدولية في هذا التوقيت بالذات لخصوصيته من جانب وأهميته من جانب آخر، قائلين: إن هذه الصحف تختلف في موقفها من قضية الإساءة إلى الأديان بشكل عام، فهناك صحف تعد ذلك من باب حرية التعبير عن الرأي بوصفها حقًا أساسًا جوهريًا من حقوق الإنسان، وهناك صحف أخرى عدت موضوع الإساءة إلى الأديان يؤجج الصراع ويهدد السلم المجتمعي، بل إن هناك صحفا ظهرت فيها الأطروحتان معًا، فكانت تدافع في بعض أطروحاتها عن أن هذا من باب حرية التعبير عن الرأي، وفي الوقت ذاته عدت الإساءة إلى الأديان يهدد السلم المجتمعي؛ الأمر الذي كان يثير الكثير من المتناقضات حول تعامل هذا النوع من الإعلام مع هذه القضايا المهمة.

في حين أن اهتمام النخبة من أصحاب الثقافات الغربية والديانات الأخرى غير المسلمة، أكدوا متابعتهم أيضًا عن كثب ما أثير من قصص الإساءة المتعلقة بإساءة معاملة الأطفال في الكنيسة الكاثوليكية، بالإضافة إلى اضطهاد مجموعات معينة بسبب معتقداتهم الدينية، وأنهم تابعوا من باب رفضهم العام لأي إساءة للمعتقدات الدينية والمنتمين لها، لكن اختلفوا في درجة تفاعلهم مع هذه المحتويات التي اهتموا بمتابعتها، وأنهم لم يقوموا بالتعليق عليها أو كتابة رأيهم حولها واقتصروا فقط على معرفة ما يدور في هذه القضايا، بخلاف غيرهم من أصحاب الثقافات العربية الذين أبدوا حرصهم على التفاعل في مرحلة ما بعد متابعتهم لهذه القضايا، من خلال كتابة الكثير من التغريدات على حساباتهم على "تويتر"، وإبداء استيائهم في شكل مقالات رأي وتعليقات متنوعة على وسائل التواصل الاجتماعي.

ورغم اهتمام الفئة السابقة بمتابعة هذا النوع من القضايا في الصحف الدولية، كان للعدد الأقل من عينة الدراسة رأي آخر وبعضهم من دول شرق آسيا والآخر من دول عربية، أبدوا عدم اهتمامهم بمتابعة هذه القضايا في الصحف الدولية رغم اهتمامهم بالقضية ذاتها، لكنهم برروا ذلك بأنهم يعرفون رأي هذا النوع من الصحف مسبقًا، وليسوا في حاجة إلى التعرض لها لمعرفة شكل ونوعية تعاملها مع الإساءة للأديان، وأن الصحف الدولية معروف عنها أنها تتعامل مع ملف الإساءة من منطلق تبرير حرية الرأي، وهو ما يتفق مع سياسات الدول الصادرة منها، الأمر الذي عهدناه قديمًا وحديثًا في هذه القضايا على وجه الخصوص التي تكشف عن وجود عنصرية نسبية للقائمين على هذه الصحف من خلال تبني الكثير منهم وجهة نظر المسيئين للأديان ورموزها أو على الأقل عدم رفضها وانتقادها.

وقد تتشابه ما طرحته الآراء السابقة من أسباب عدم الاهتمام مع الأسباب الواردة في دراسة (منصور، حسناء ٢٠١٦) التي توصلت إلى أن هناك فئة من عينة الدراسة لم يهتموا بمتابعة قضايا الإساءة للأديان في وسائل الإعلام؛ وذلك بسبب عدم وجود فائدة من مشاهدتها -من وجهة نظرهم- وهو ما جاء على رأس أسباب الامتناع الذي بلغ لديهم نسبة ٥٦%، كما وضح ٢٢% منهم أنهم يعتقدون عدم



وجود مواد إعلامية تسيء لدين غير دينهم، وكانوا جميعاً من المسلمين؛ مما يشير إلى وجود اعتقاد لدى فئة من عينة الدراسة بتعمد وسائل الإعلام تشوية دينهم على وجه التحديد.

ويتضح للباحث مما سبق، أن الخلاف والتباين الواضح بين النخبة الإعلامية في أسباب اهتمامها بمتابعة المحتوى المسيء للأديان في الصحف الدولية كل له اعتبارات مختلفة ما بين إدراك البعض أنها لن تضيف إليه جديداً؛ لقناعته أن سياسات تلك الصحف ثابتة، ولن تتغير في التعامل مع ملف الأديان والإساءة إلى رموزها وتبريرها لذلك بادعاءات حرية الرأي والتعبير؛ وبالتالي فإنه يعرف ما ستقوله هذه الصحف في مثل هذه القضايا فلن يستفيد جديداً - على حد قولهم -، في حين أن البعض الآخر - رغم وجود جزء نقدي لديه لسياسة الصحافة الدولية في سلبية التعامل مع هذا النوع من الأزمات - رأى ضرورة وأهمية متابعتها لمعرفة ملابسات تطور القضية بما يمكنه من الإدلاء برأيه حولها والتفاعل مع معطياتها وقت تناولها واستعراضها لهذه الوسائل.

### المحور الثالث: تحليل النخبة الإعلامية لمحتوى الصحافة الدولية المتعلق بقضايا الإساءة للأديان وتحديد مدى تجردها في عرضها للقارئ العالمي:

لم تتجح الصحافة الدولية في إقناع النخبة الإعلامية - عينة الدراسة - بموضوعيتها وتجردها في التعامل مع قضايا الإساءة إلى الأديان؛ حيث جاءت نتيجة ردودهم سلبية تجاه موضوعية الصحافة الدولية في تناولها لهذا النوع من القضايا، حيث ذكروا أنه عندما أثرت تفاصيل تلك القضايا كانت الصحافة الدولية متحيزة في استخدامها للمصطلحات الوصفية لها خاصة ضد أديان معينة.

كما ذكر بعضهم أن من يتحكم في توجهات الصحافة الدولية ورؤيتها لمثل هذه القضايا هي السياسة التحريرية لهذه الصحف، وعلى أساس أن السياسة الإعلامية لها في عمومها تخضع لجماعات الضغط والممولين الذين يقومون بإصدارها؛ ومن ثم يصعب - على حد تعبيرهم - أن تكون هذه الصحف موضوعية أو متجردة أو حتى مهنية في أطروحاتها حول هذه القضية أو غيرها من القضايا المناظرة، مبررين ذلك بأن الصحف التي كانت تعد الإساءة إلى السامية مهددة للسلم المجتمعي وتعاقب مرتكبيها بأشد العقوبات، كانت تعد - في التوقيت ذاته - الإساءة إلى الأديان السماوية من باب حرية الرأي والتعبير، وهو ما يكشف غياب الموضوعية في التعامل مع قضية واحدة في الشكل والمضمون والاهتمام.

كذلك لم تكن هذه الرؤية حاضرة لدى جميع أفراد العينة ممن أجريت معهم المقابلة، فهناك آخرون اختلفت آراءهم، وهي وجهة نظر غريبة، حيث رأوا أن توصيف هذا النوع من الصحافة في سياستها التحريرية وموقفها من قضية معينة يتطلب فهماً شاملاً لثقافة هذه الصحف في عمومها وكتّابها على وجه الخصوص؛ ولذلك فإن الحكم عليها بالموضوعية من عدمها قد لا يكون منصفاً؛ نتيجة لأن هذه الصحف تحتوي في كثير من الأحيان على مزيج من الصحفيين المحليين والأجانب ممن قد يختلف تعاملهم مع قضايا معقدة مثل هذه حسب ثقافة كل منهم، كما أن الرؤيتين تقدمان من خلال مصدر واحد





وهو الصحيفة؛ وبالتالي فإنهم يميلون إلى أنها أيديولوجية فردية وثقافة شخصية لكتاب هذه الصحف واستراتيجية خاصة لتعاملهم مع هذه القضايا أكثر من كونها سياسة واحدة موضوعية أو متحيزة للصحيفة ذاتها.

ورغم دلالة كل وجهة نظر في رؤيتها لذلك، فإن الباحث يرى أن الجدلية القائمة في هذا الشأن التي يترتب عليها هذا الصراع الفكري المستمر، هي إطار شامل لا يمكن أن يُبنى فقط على سياسة تحرير صحيفة أو توجه دولة أكثر من كونه بناءً قائمًا على أيديولوجيات معقدة ومركبة من أمور متنوعة من الاعتقاد الثقافي والفكري والعقائدي وصراع التاريخ والحضارة والرغبة في السيطرة غير المشروطة وتشويه الآخر.

وقد يتفق مع هذا الرأي من اتجاه آخر ويرتبط بالقضية - محل الدراسة - رأي قائل: بأن خط التماس بين الأديان وحرية الإبداع الأدبي والفني هو أشد نقاط التوتر في العلاقة بين الأديان والمجتمعات، فأغلبية الوقائع التي حدثت في إطار الإساءة للأديان وثيقة الصلة بهذا التماس، سواء في الإطار الضيق للمجتمعات العربية كل على حدة، أم في مجرى العلاقات العابرة للمتوسط بين شماله وجنوبه، ولكن ما يفاقم هذه المشكلة عبر المتوسط هو تقاطعها مع الاتهام الشائع من الجنوب للشمال بازدواجية المعايير، فعلى سبيل المثال: لا يستطيع الكثيرون أن يتفهموا الدفاع عن رسوم الكارتون الدانماركية التي تصور نبي الإسلام بطريقة مثيرة للسخرية، على أساس أن ذلك يندرج في إطار حرية التعبير، بينما لا تستطيع قيم حرية التعبير ذاتها أن تحمي من يسخر في رسم كارتوني من شخصية اليهودي؟ لماذا لا يعد الأول تحريضًا على الكراهية الدينية والعنصرية؟ بينما يعد الآخر تحريضًا على الكراهية الدينية والعنصرية؟ (حسين ٢٠٠٧)

**المحور الرابع: رؤية النخبة لتعامل الصحف الدولية مع قضايا الإساءة للأديان من الجوانب السياسية والاجتماعية والدينية:**

اتفقت النخبة الإعلامية - عينة الدراسة - في رؤيتها حول استراتيجية الصحف الدولية في التعامل مع قضايا الإساءة للأديان من الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية باستثناء بعض الآراء الغربية، على أن سياسة تعاملها مع مثل هذه القضايا لا يأخذ في اعتباره تلك الجوانب، خاصة أن مراعاة تلك الجوانب - وعلى رأسها الجانب الثقافي - في تناول قضايا الإساءة للأديان يصعب على الصحف نتيجة لاحتكامها لسياسات الدول الصادرة عنها هذه الصحف؛ وبالتالي تختلف المعالجة حسب انغلاق أو انفتاح سياسات هذه الدول.

وفي رأي بعضهم، فإن الصحافة الدولية رغم إعلان استقلالها المالي والمهني عن الحكومات، فإنها لا تزال تتبنى نهجًا ليبراليًا ربما يصل إلى حد "التطاول أو النيل المبطن" - على حد تعبيرهم - من بعض الأديان ورموزها، رغم اختلاف ذلك في موقفها من الأديان والمذاهب الفكرية الأخرى، وهو ما يشير



إلى افتقادها الموضوعية في التعامل مع قضايا شبيهة أو الازدواجية في التعامل مع القضية الواحدة؛ وبالتالي فإنها تتعامل في إطار المصلحة السياسية تارة ومصلحة الانتماء الديني والعرقي تارة أخرى.

وقد يتفق هذا الرأي في التعامل مع مثل هذه القضايا من جوانب سياسية أحياناً مع ما توصلت إليه دراسة (موسى ٢٠١٣) في أن الموقف الإعلامي الغربي ظل منحازاً إزاء الصهيونية؛ وذلك لقوة المؤسسات اليهودية الإعلامية والمالية في أمريكا، ودعمها الدائم للانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما جعل الموقف الغربي يتسم بالانحياز إعلامياً وسياسياً تجاه الإسلام ورسوله محمد "صلى الله عليه وسلم"، وذلك من خلال الحملات الإعلامية التي نظمها بعض الدول الأوروبية، فيما عرف بقضية الرسوم المسيئة للنبي محمد -صلى الله عليه وسلم-.

وبناءً على ما سبق، يرى الباحث أنه لا اختلاف في وجود الانحياز في التعامل مع قضايا الإساءة للأديان من جانب الصحافة الدولية، لكن الأمر يختلف حسب نوعية هذا الانحياز، فإذا انطلق من وجهة نظر سياسية فإن الأمر لا يشكل أزمة؛ لأن المنافسة السياسية ودعم بعض وسائل الإعلام لها أمر وارد لدى الجميع، ولكن الأمر يزداد خطورة عندما يكون هذا الانحياز ناتجاً عن تعصب ديني أو ثقافي؛ لأنه يترتب عليه نتائج عنصرية تهدد السلم والأمن العالميين، ويقضي على كل محاولات التقريب بين الأديان والمذاهب وإعلاء قيم الإنسانية والتعايش المشترك، كما أنه يخالف في المقام الأول تعاليم الأديان السماوية التي دعت نصوصها إلى التسامح وإعمار الأرض واحترام الآخر.

**المحور الخامس: إشكالية الخلط بين حرية التعبير واحترام المقدسات الدينية التي يستند إليها من يسيئون للأديان وكيفية الخروج منها:**

تنوعت أطروحات النخبة الإعلامية في تقديمها للحول اللازمة للخروج من إشكالية الخلط بين حرية التعبير واحترام المقدسات الدينية التي تمثل السبب الرئيس والمبرر الأقوى لمن يسيئون للأديان ويبحثون عن مبرر لذلك، ففي الوقت الذي رأي نحو ٦٠% من عينة الدراسة أن هذه الإشكالية مردها إلى قوة القوانين التي صدرت في هذا الشأن ومدى تفعيلها وتفسيرات نصوصها، وهو ما دعاهم لأن يؤكدوا أن ما صدر في ذلك من قوانين تجرم الإساءة للأديان، هي والعدم سواء؛ لأن القانون بما يحققه من منع للمخالفة وما دام لم يمنع ما وجد من أجله فلا قيمة له، وهذه الفئة من النخبة طالبت بأن تقوم المنظمات الدولية الإسلامية الكبرى وغير الإسلامية بالتعاون مع القيادات الدينية، بالمطالبة بالفصل التام بين قدسية الديانات السماوية وحرية التعبير، وإقرار ذلك قانونياً عبر الأمم المتحدة والخروج بقانون يلزم الجميع باحترام جميع الأديان ورموزها.

على المستوى نفسه، كان هناك رأي آخر بأن المشكلة معقدة، وقد رأينا في الآونة الأخيرة، كيف أقر ودعم الرئيس الفرنسي "ماكرون" الإساءة للأديان تحت بند حرية التعبير، فأسفر ذلك عن الهجوم على



فرنسا وانتقادها على مستوى الدول والمؤسسات والأشخاص؛ مما اضطره للتراجع عن إساءته، لكن هذا لا يكفي لمعالجة مثل هذه الأزمات القديمة الحديثة؛ وبالتالي نحتاج إلى أن يكون هناك شرعة ونصوص لمواد تحمي وتحترم اختلاف الأديان، حال اختراقها وتجاوزها، كأن يدخل كل من يسيء للأديان تحت بند المقاطعة لمن يدعم ذلك، سواء دولا وحكومات أو منظمات، بوصف ذلك نوعا من الضغط والتأديب، خاصة أن هذه الإجراءات القانونية التي ستتخذ ضد المسيئين للأديان يمكن أن يكون لها تأثير اقتصادي سيئ عليهم؛ وبالتالي تحقق الهدف منها.

بينما قال آخرون: إن الحل ليس بالسهل لكون مفهوم حرية التعبير لا يزال فضفاضا، وأيضا لا نستطيع الحكم على من يستغلون هذه الحرية في الإساءة للأديان، فبعضهم لديه قناعة تامة بأنها حرية تعبير وليست إساءة للأديان كما يعتقد آخرون.

ورغم تفضيل عدد من النخبة للحلول القانونية في حل هذه الإشكالية، فإن نسبة لا تقل عن ٣٠% من عينة الدراسة كان لها وجهة نظر مختلفة للخروج من هذه الإشكالية، عندما رأت أن القوانين وحدها لا تكفي وإنما نحن في حاجة ملحة إلى حملات توعية دولية تقوم بالتوضيح وتصحيح المفاهيم المغلوطة من خلال البيت والمدرسة والإعلام للتفريق بين الحرية والإساءة، فضلا عن الدعوة إلى الالتزام بالمعايير الأخلاقية والاجتماعية، وهو ما يمكن تحقيقه أيضا من خلال عقد ورش عمل وندوات مستمرة بالتعاون مع هيئات سياسية وبحثية كبيرة لضمان تحقيق أي تغيير ولو بنسبة صغيرة في نمط التعامل الحالي مع هذه القضايا، كما دعت هذه المجموعة إلى ضرورة العودة إلى الحوار المجتمعي العالمي للتقريب بين الشعوب وأتباع الديانات والمذاهب المختلفة، وهو ما يمكن تحقيقه بسهولة مع وجود خطاب ديني وثقافي مستنير ومحاسبة المسؤولين عن أي خطاب تشددي يقوم على العصبية والعنصرية ونبذ الآخر واحتقاره والإساءة إليه.

ويدعم هذا الرأي القائل بأن القوانين وحدها لا تكفي، رأي آخر (كالامارد ٢٠٠٦) يرى أن القوانين التي تحظر خطاب الكراهية تسعى -على الأقل من الناحية النظرية- إلى الوفاء بواحد من الأهداف الأساسية لحقوق الإنسان، ألا وهو حماية الحق بالمساواة الكاملة والحق في السلامة العقلية والجسدية، والحق في التحرر من التمييز، وأخيرا الحق في الحياة، وذلك على أساس أن خطاب الكراهية كثيرا ما يُربط بينه والحروب الإثنية وعمليات التطهير العرقي والإبادة الجماعية. ومن هذا المنطلق فإن القوانين التي تحظر خطاب الكراهية قد تشكل قيودا مشروعًا، وربما ضروريًا، على حرية التعبير. لكن لا يمكن لهذه القوانين أن تكون الرد الوحيد، أو الرئيس في واقع الأمر، لمواجهة الأحكام المسبقة، والعنصرية والتمييز. فالرد الملائم على خطاب الكراهية لا يكون بمجرد تبني المزيد من الخطابات، وإنما بتبني سياسات وإجراءات لمعالجة أسباب عدم المساواة بجميع أشكالها وألوانها.



## المحور السادس: رؤية النخبة الإعلامية لمدى ازدواجية الصحافة الدولية في تعاملها مع التطرف والعنصرية:

لعل الحديث عن ازدواجية الصحافة في التعامل مع قضية واحدة أو قضيتين متقاربتين لم تنته إشكاليته حتى الآن؛ الأمر الذي جعل عينة الدراسة من النخبة الإعلامية التي أجري عليها البحث تأخذ اتجاهًا هجوميًا عندما تعرضت لسؤال حول تقييمها لمواجهة الصحافة الدولية لقضية العنصرية من دون مواجهتها لقضية التطرف الديني بالمستوى نفسه، حيث جاءت ردود الأغلبية منهم ليست في صالح الصحافة الدولية، فوصفها البعض بأنها في تعاملها مع مثل هذه القضايا تتخذ من الأجندات السياسية والاقتصادية المحرك الرئيس لها ولسياساتها، كما أن امتلاك رجال المال والسياسة للكثير من المؤسسات الإعلامية يحول دون تحقيق هذا التوازن على الأقل، واتفق مع جزء من هذه الرؤية رأي آخر في أن الصحف الدولية في واقع الأمر تواجه الاثنين، إلا في حال تعارض أيهما مع مصالح سياسية واضحة للدولة أو المؤسسة الإعلامية، خاصة إذا كان بعض هذه الصحف يسيطر عليها بعض أصحاب التوجهات الدينية.

وذهب رأي آخر من أفراد العينة - وهم من الأكاديميين من المنطقة العربية - إلى أن معظم السياسات التحريرية للصحافة الدولية مبني على أيديولوجية تدعم العنصرية باختلاف تعريفاتها أو تصنيفاتها، خاصة أن فكر الكثير منها مبني على أن التطرف مرتبط بالدين، ومع كراهية بعضهم لكل ما هو ديني يصدرّون لنا بين الحين والآخر من كرسوا كل جهودهم لازدراء الأديان، ومن ذلك ظاهرة الإسلاموفوبيا التي دعمت ظهورها في بعض الدول بعض هذه الوسائل من خلال الصورة الذهنية المغلوطة التي تصدرها عبر صفحاتها عن الإسلام والمسلمين.

ودلّل الرأي السابق - أيضًا - على أن الازدواجية أصبحت استراتيجية ثابتة للصحف الدولية، وأن الصحف التي كانت تعدّ الإساءة إلى السامية مهددة للسلم المجتمعي وتعاقب مرتكبيها بأشدّ العقوبات، كانت تعدّ الإساءة إلى الأديان السماوية من باب حرية الرأي والتعبير، وهي أعلى درجات الازدواجية في المعالجة والتعامل مع قضايا متقاربة شكلاً ومضموناً.

وتختلف وجهة النظر السابقة عن وجهة نظر أكاديميين غربيين ممن شملتهم عينة الدراسة، الذين رأوا أنها ليست ازدواجية في السياسة التحريرية للصحف الدولية أكثر من كونها آراء فردية داخل هذه الصحف، ولكن الصحف سمحت بنشرها من باب حرية الرأي وإن كان هناك فارق واضح يتفق عليه الكثيرون بين حرية الرأي والإساءة.

## المحور السابع: تحليل النخبة لتعامل الصحافة الدولية مع أزمة الرسوم الفرنسية الأخيرة وانعكاساتها على جدلية التفريق بين حرية الرأي واحترام الأديان:

عدّت النخبة الإعلامية - عينة الدراسة - أن الرسوم الفرنسية الأخيرة تمثل استكمالاً لأزمة



اندلعت منذ أكثر من ١٥ عامًا يتجدد فيها كل مرة الجدل حول الرسوم الكاريكاتيرية التي حاولت تصوير النبي محمد - صلى الله عليه وسلم - ووصفه بأوصاف مسيئة، ويقع نتيجة تصاعدها ضحايا وتندلع احتجاجات ومظاهرات، بل تدخل الأزمة في إطارها المستمر بتكرار الجدل حول حدود حرية الرأي والتعبير واحترام المقدسات ورموز الأديان، بل إن هذه الأزمة كلما تجدد الحديث فيها، فتحت الباب مرة أخرى حول المواجهة المستمرة بين الإسلام والغرب.

ومع حساسية هذه الأزمة التي تحتاج دائماً تعاملًا مختلفًا حتى لا تتطور نتائجها، فإن بعض هذه النخبة التي أجريت معها المقابلة رأت أن الصحافة الدولية بوصفها المخاطب الأول للرأي العام لم تتعامل بمهنية في هذه الأزمة الأخيرة التي أسفرت عن أحداث دامية نهاية عام ٢٠٢٠، وإنما بدت تغطيتها متحيزة لفرنسا، وافتقرت إلى المعايير المهنية، وأبرزها الدقة والموضوعية والمصادقية، فضلاً عن أن تناوياً تقليدياً لم يختلف كثيراً عن أسلوبها السابق في الأزمة نفسها، وأن معالجتها ظهر فيها تحيز معتاد لصالح حرية الرأي والتعبير على حساب احترام مشاعر ومقدسات الآخرين، حتى أن محاولاتها للدفاع عن وجهة نظرها الواضحة في هذا الشأن قامت على الخطر ربما المتعمد بين حرية الرأي والإساءة إلى الأديان والمعتقدات الدينية.

كما أن هذه المجموعة من العينة وصفت الصحافة الدولية بأنها أخفقت في إقناع الرأي العام العالمي بما تقدمه من تعامل غير منصف ليس من الحرية في شيء، وإنما هو نوع من الطعن في الأديان على حساب السياسة التحريرية لكل صحيفة منها والمجتمع الذي تصدر فيه، بعدما أصبحت هذه القضية تأخذ منحنيات سياسية واقتصادية، وتعاملت مع الإساءة التي تمت وهي الأساس بشكل هامشي وتحولت بالقضية إلى صراعات سياسية واقتصادية.

على المستوى نفسه، هناك مجموعة أخرى من العينة بلغت نحو خمسة أفراد، وهي تمثل نحو ١٥,١% من نسبة العينة كان لها وجهة نظر مختلفة نسبياً؛ حيث رأت أن تعامل الصحافة الدولية مع الأزمة الفرنسية الأخيرة كان تعاملًا جيداً إلى حد ما في هذه المرة مقارنة بالأزمات السابقة، وأن بعض الصحف كان محايداً إلى حد ما، ودعت إلى التفريق بين حرية الرأي واحترام الأديان والمقدسات ورفضت ما حدث، لكن البعض الآخر - بل الكثير - لديه كره وعنف ضد بعض الأديان ومنها الإسلام، وفي الغالب تنتصر النزعة العنصرية على الفكر والحضارة التي يدّعيها هؤلاء.

لكن كان هناك بعض الأفراد من العينة اختلفت وجهة نظره عن سابقه، في أن الصحافة الدولية وخاصة الفرنسية أخذت من الأزمة سبيلاً لاستعداد الجالية الإسلامية واستفزاز مشاعرها، وأن الأمر ليست له علاقة بحرية التعبير، فهي بريئة من كل هذه التصرفات غير المسؤولة، وأنها محاولات بائسة لصراع الفئات المجتمعية وما يتعلق بمفهوم الأقليات وغيرها.



## المحور الثامن: توصيات النخبة الإعلامية للصحف الدولية في تعاملها مع قضايا الرأي العام العالمي المرتبطة بجوانب دينية:

رغم اعتبار النسبة الأقل من العينة أن التوصيات لا تجدي نفعًا لهذا النوع من الإعلام الذي وُضعت له أطرٌ معينة لا يستطيع الخروج عنها، فإن أكثر عينة الدراسة -وبلغ عددهم نحو (١٩) فردًا- حرص على توجيه مجموعة من التوصيات المتنوعة التي تصب في الصالح العام في التعامل مع مثل هذه القضايا المهمة والجماهيرية، ومن أبرز هذه التوصيات: ضرورة أن تعتمد الصحف الدولية على الموضوعية في تناولها هذه القضايا من دون الترويج لآراء متحيزة أو شائعات من شأنها أن تقاوم الأزمة، مع الأخذ في الاعتبار الاختلافات السياسية والدينية والمجتمعية والعقائدية للمجتمعات الأخرى، قبل الشروع في نشر مثل هذه المواد التي تبتعد كثيرًا عن مسار حرية التعبير، كما دعت النخبة في توصياتها إلى أهمية أن تتم إتاحة فرصة ومساحة مساوية للأصوات التي تعبر عن الرأي الآخر، لاسيما رأي العلماء المتخصصين في هذا الجانب، سواء من السياسيين والشخصيات البارزة الدينية؛ لضمان الحيادية والموضوعية في العرض.

كما شملت تلك التوصيات دعوة عاجلة لضرورة الفصل التام بين قدسية المعتقدات الدينية السماوية (الإسلام - المسيحية - اليهودية) وبشرية الأفكار المذهبية الأخرى، مع الالتزام في معالجاتها بالبعد التام عن تناول الموضوعات الدينية التي بها إساءة، وعدم التحدث فيها من دون فهم أو دليل، وترك المجال للمتخصصين ممن لديهم وعي واعتدال في أفكارهم، مع الوقوف موقف الاحترام لكل الأديان ونبذ وإدانة أي تصرف يسيء للأديان عمومًا.

كذلك أوصت العينة بمراعاة الاختلافات بين الثقافات والأديان، وأن تأخذ الصحف في اعتبارها أن المساس بالرموز الدينية سواء الإسلامية أم المسيحية أم اليهودية أم غيرها من الرموز المتعلقة بالأديان السماوية يمس جانبًا شخصيًا لمعتنقي الأديان، ولا يتعلق بجانب حرية التعبير.

على المستوى نفسه، كانت هناك توصيات أخذت اتجاهًا علاجيًا للتعامل المهني مع هذه الأزمات؛ حيث ذكرت هذه المجموعة أنه يجب أن تواجه الصحافة الدولية مثل هذه الأزمات بشكل مختلف يقوم على التوعية بشكل رئيس، ومنها: التعريف بجمال الأديان وقيمها الإنسانية واشتمالها على مفهوم التعددية المذهبية، فضلًا عن الابتعاد عن محاولة إثارة القارئ وتضليله بمعلومات زائفة، وفي حالة وقوع أية إساءة لأية ديانة، يجب التعامل مع القضية بخصوصيتها، وليس ربطها بغيرها وتشجيعها لتصل إلى ما لا يُحمد عقباه، مع الحرص على نقل الحقيقة من دون نسخ واضح لكل ما يكتب على وسائل التواصل الاجتماعي.

وخلالها لما وجهته الفئة السابقة من توصيات، جاء بعض الآراء ليغلق الباب، ويرى أنه لا يمكن



لأية توصيات أن تغير قنوات تلك الصحف التي وُضعت لها مجموعة من الأطر المحددة تجاه قضايا معينة لا يمكنها أن تحيد عنها، وأننا إذا أردنا أن نتخلص من الفكر العنصري وتصبح الصحافة نزيهة وحرّة ومحايدة فإننا نحتاج سنوات طويلة، وأن الحل الأمثل والرادع في هذه القضية هو: سن قوانين دولية تجرّم من يخطئ في حق الأديان والمقدسات وتراقب ازدياد الأديان بطريقة حاسمة، على أن يتم تفعيل هذه القوانين وتطبيقها على الجميع.

## المراجع

- Ali, Lyndsey. 2020. "The Racial and Religious Hatred Act 2006 and the Freedom of Anti-Muslim Social Media Personalities to Inciting Religious Hatred." *Sunderland Student Law Journal* (1): 5-20.
- Ariyanto, Amarina, Matthew J. Hornsey, and Cindy Gallois. 2007. "Group Allegiances and Perceptions of Media Bias: Taking into Account Both the Perceiver and the Source." *Group Processes & Intergroup Relation* 10(2): 266-279.
- Amrullah, Haekal Fajri, Mohd Nor Shahizan Ali, and Mohd Fauzi Sukimi. 2020. "Information-Seeking Behavior of College Students on Religious Tolerance Through Social Media." *Islāmiyyāt* 4 (2): 9-15.
- Awan, Imran. 2016. "Islamophobia on Social Media: A Qualitative Analysis of the Facebook's Walls of Hate." *International Journal of Cyber Criminology* 10 (1): 32.
- Axner, Marta. 2013. "A Study of Religious Actors on Three Newspaper Debate Pages." PhD diss., Acta Universitatis Upsaliensis : 2001-2011.
- Document. 2019. "Human Fraternity." available on:  
<https://www.forhumanfraternity.org/document-on-human-fraternity-detail?lang=ar>.
- Hassan, Fauziah, Sofia Hayati Yusoff, Osama Kanaker, and Muhamad Zaki Mustafa. 2020. "Media Practitioners' Perspective on News Media Reporting of Islam and Muslims: A Room for Improvement Through a Formulation of Writing News Guideline." *Abqari Journal* 23 (2): 115-127.
- Hassan, R. R. 2017. "Priorities Dealing with Abuses Movies and Cartoons of Islam from the Perspective of the Media Students." *Journal of The Iraqi University* 36 (2): 448-514.
- Heeren, Jörgl and Andreas Zick. 2014. "Misleading Images: Results from Interviews with Media Producers, Journalists and Consumers on Muslims and Islam in German Media." *Middle East Journal of Culture and Communication* 7 (1): 46-63.



Hietalahti, Jarno, Onni Hirvonen, Juhana Toivanen, and Tero Vaaja. 2016. "Insults, Humour and Freedom of Speech." *French cultural studies* 27 (3): 245-255.

Wiana, Desri. 2019. "Analysis of The Use of the Hate Speech in Social Media in the Case of Presidential Election in 2019." *Journal of Applied Studies in Language* 3 (2): 158-167.

آجنس، كالامارد. ٢٠٠٦. "حرية التعبير والازدراء الديني.. لماذا لا تعد قوانين التجديف ردًا مناسبًا؟" مجلة إيكوال فويسيس، المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية والكرهية ١٨.

<http://eumc.europa.eu/eumc/material/pub/ev/ev18/ev-18.pdf>

حسين، بهي الدين. ٢٠٠٧. "التوتر بين المسلمين والغرب فشل متبادل بين الجانبين." تأليف الأديان وحرية التعبير .. إشكالية الحرية في مجتمعات مختلفة. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، سلسلة مناظرات حقوق الإنسان ١٠ (١): ٢٥.

منصور، حسناء. ٢٠١٦. "اتجاهات الجمهور نحو المواد الإعلامية المسيئة للأديان ووسائل الإعلام المقدمة لها." *المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلان*، جامعة القاهرة ٨ (١): ٤٨-١.

يعقوب، عبد الحليم موسى. ٢٠١٣. "الموقف الإعلامي الغربي إزاء الإسلام والصهيونية: دراسة مقارنة بين قضية الرسوم المسيئة للرسول "صلى الله عليه وسلم" ومعاداة السامية." *المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل - العلوم الإنسانية والإدارية* ١٤ (١): ١٠٥-١٥٥.

درويش، عبد الحفيظ. ٢٠٢١. "أطر مواجهة الصحف الإلكترونية العربية لأزمة الرسوم المسيئة للرسول محمد (صلى الله عليه وسلم)." *مجلة بحوث الإعلام، كلية الإعلام - جامعة الأزهر* ٥٧ (٤): ١٧٩٢-١٧٤٣.

بنت سلطان الشهيل، عهود. ٢٠٢٠. "أثر وسائل التواصل الاجتماعي على حوار الأديان." *المجلة المصرية لبحوث الإعلام، جامعة القاهرة، مصر* ٧٣ (١): ٣٦١-٣٨٦.